

دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة

The role of governance in achieving sustainable development

ليلى غضبان¹* leilaghodbane@cu-barika.dz، المركز الجامعي سي الحواس – بركة (الجزائر)،¹

تاريخ القبول: 2021/11/01	تاريخ الإرسال: 2021/09/09
<p>Abstract</p> <p>Governance and sustainable development have become the latest concepts in economic science, as governance is a key factor in achieving sustainable development. This paper aims to examine the role of governance in achieving sustainable development by first defining corporate governance, then addressing sustainable development, and as a third point to highlight the role of governance in achieving sustainable development. It was concluded that there is a close relationship between governance and sustainable development, and there can be no sustainable development without good governance.</p> <p>Keywords: governance; sustainable development</p> <p>JEL Classification Codes: G 39, O 01.</p>	<p>ملخص:</p> <p>أصبح موضوع الحوكمة والتنمية المستدامة من أحدث المفاهيم في ميدان العلوم الاقتصادية، حيث أن الحوكمة تعد عاملا أساسيا يساعد في تحقيق التنمية المستدامة. وعليه تهدف هذه الورقة البحثية لدراسة دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال التعريف أولا بحوكمة الشركات، ثم التطرق إلى التنمية المستدامة، وكنقطة ثالثة إبراز دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة. وتم التوصل إلى أن هناك علاقة وثيقة بين الحوكمة والتنمية المستدامة فلا يمكن أن تكون تنمية مستدامة دون وجود حكم راشد.</p> <p>الكلمات المفتاحية: الحوكمة، التنمية المستدامة.</p> <p>تصنيفات JEL: G 39، O 01.</p>

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

شهد العالم في السنوات الأخيرة نمواً متسارعاً في حجم الأعمال، وذلك نتيجة للتطور التكنولوجي من جهة وتحرير الأسواق المالية من جهة أخرى، حيث زادت حدة المنافسة بين الشركات في السيطرة على الأسواق العالمية بهدف تحقيق حجم أكبر من الأرباح دون مراعاتها لمعايير التنمية المستدامة، وقد أدى اتساع رقعة بيئة الأعمال وانتشار تلك المؤسسات فيها إلى ضعف آليات الإشراف والرقابة على أداء تلك الشركات وإدارتها مما ساهم في خلق أزمات بيئية انعكست سلباً على هذا الكون. وكاستجابة لتشديد الرقابة على تلك الشركات وتفعيل دورها في تحقيق التنمية المستدامة جاءت حوكمة الشركات التي تعنى بدراسة العلاقات بين جميع الأطراف ذات المصلحة في الشركة، خاصة تلك العلاقة الموجودة بين إدارة الشركة والمساهمين.

كما أصبح التزام الدول بفكرة الحوكمة أمراً في غاية الأهمية، وذلك لأن الحوكمة تعمل على تنسيق الأدوار وتكاملها ما بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، من خلال ما توفره من مميزات تتمثل في النزاهة والشفافية والمساءلة والمشاركة في تحمل المسؤولية ورسم السياسات وتعزيز سلطة القانون، لمشاركة المواطنين في صنع القرار ليتسنى من خلال ذلك تحقيق طموحات المواطنين بالتنمية المستدامة، من خلال العناية بتحقيق تنمية الموارد البشرية وإدامتها والعناية بالتنمية الاجتماعية بشكل عام بالإضافة إلى التنمية الاقتصادية والسياسية والإدارية.

1.1 الإشكالية: بناءً على ما سبق، يمكن طرح وصياغة الإشكالية لهذه الورقة البحثية على النحو التالي:

كيف تساهم حوكمة الشركات في تحقيق التنمية المستدامة؟

2.1 الأسئلة الفرعية: انطلاقاً من الإشكالية المطروحة أعلاه يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

— ما المقصود بحوكمة الشركات؟

— ما المقصود بالتنمية المستدامة؟

— ما هي العلاقة بين الحوكمة وتحقيق التنمية المستدامة؟

3.1 أهداف الدراسة: جاءت هذه الورقة البحثية لتحقيق الأهداف التالية:

- تقديم الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات.
- تقديم الإطار النظري للتنمية المستدامة.
- توضيح دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة.

4.1 **منهج البحث:** لتحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بالاستناد إلى مواقع المعلومات والنشرات والدراسات والدوريات العلمية ومصادر المعلومات الالكترونية (الانترنت) المتوفرة ذات العلاقة بموضوع البحث.

2. الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات.

1.2 مفهوم الحوكمة:

قدمت مجموعة من التعاريف للحوكمة نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر ما يلي: (بن درويش، 2007، صفحة 19)

- **المفهوم اللغوي للحوكمة:** هو اصطلاح يعني عملية التحكم والسيطرة من خلال قواعد وأسس الضبط بغرض تحقيق الرشد، وتشير كتب أخرى إلى أنها كلمة مشتقة من التحكم أو المزيد من التدخل والسيطرة، ويرى آخرون أنها كلمة تعني لغوياً نظام ومراقبة بصورة متكاملة وعلنية تدعياً للشفافية والموضوعية والمسؤولية.
- **المفهوم المحاسبي للحوكمة:** من المنظور المحاسبي يشير المفهوم المحاسبي للحوكمة إلى توفير مقومات حماية أموال المستثمرين وحصولهم على العوائد المناسبة وضمان عدم استخدام أموالهم في مجالات أو استثمارات غير آمنة وعدم استغلالها من قبل الإدارة أو المديرين لتحقيق منافع خاصة، ويتم ذلك من خلال مجموعة الإجراءات والضوابط والمعايير المحاسبية. وتركز هذه النظرة على تحقيق الشفافية وتوسيع نطاق الإفصاح عن البيانات المحاسبية والقوائم المالية ومزايا المديرين وتطبيق المعايير المحاسبية المتعارف عليها دولياً .

- **المفهوم القانوني للحوكمة:** يشير اصطلاح الحوكمة من المنظور القانوني إلى الإطار التشريعي والقواعد القانونية التي تحمي مصالح الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة أو الشركة، وتناولها كتاب القانون على أنها إطار متكامل من القواعد القانونية الحاكمة لإدارة شؤون المشروعات والمنظمات في مواجهة الأطراف المستفيدة، وبالتالي يهتم القانونيون بالقواعد القانونية والنواحي الإجرائية التي توفر متطلبات المحافظة على الكيان المؤسسي للشركات وتوفير ضمانات الحماية لحقوق كافة الأطراف ذوي العلاقة أو المستفيدين من نشأة الشركة وبقائها ونموها.
- **المفهوم الإداري للحوكمة:** يتحدد بدقة بعد ما يمكن أن يسمى المفهوم الإداري لإصلاح الحوكمة وإن كان يمكن القول أن هناك استخدامات لاصطلاح الحوكمة في بعض الكتابات الإدارية.

2.2 الأطراف المعنية بتطبيق قواعد حوكمة الشركات:

هناك أربعة أطراف رئيسة تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد، وهذه الأطراف هي كما يلي: (مزريق و معموري، يومي 06-07 ماي 2012، الصفحات 6-7)

أ. **المساهمون:** هم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وتعظيم قيمة الشركة على المدى البعيد مما يحدد مدى استمراريته مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم ويملكون الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم، ويمكن تحقيق أهداف المساهمين من خلال حسن اختيار أعضاء الإدارة العليا لإدارة الشركة ضمن القوانين والسياسات المطلوبة.

ب. **مجلس الإدارة:** بصفتهم من يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل لهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، وبرسم السياسات العامة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين، بالإضافة إلى الرقابة

على أدائهم. وقد بينت المبادئ العالمية المذكورة للحوكمة بأن أعضاء مجلس الإدارة يضطلعون بنوعين من الواجبات عند قيامهم بعملهم وهما:

— **واجب العناية اللازمة:** ويتطلب أن يكون مجلس الإدارة يقظاً وحذراً وأن يبذل الجهد والحرص والعناية اللازمة في اتخاذ القرار، وأن يتوفر في الشركة إجراءات وأنظمة كافية وسليمة، وأن تكون الشركة ملتزمة بالقوانين والأنظمة والتعليمات الموضوعة.

— **واجب الإخلاص في العمل:** ويشمل ذلك المعاملة المتساوية للمساهمين والمعاملات مع الأطراف ذات المصالح ووضع سياسات ملائمة للرواتب والمكافآت وغير ذلك. إن إطار حوكمة الشركات يؤمن توجهاً استراتيجياً للمؤسسة، ورقابة فعالة ومساءلة الإدارة تجاه الشركة ومساهميها وهذا يدل أن مجلس الإدارة يجب أن يعملوا على أساس معلومات شاملة ولصالح الشركة ومساهميها مع الأخذ بعين الاعتبار معاملة المساهمين على أساس متساوي والوصول إلى المعلومات الدقيقة والهامة في الوقت المناسب.

ت. الإدارة: تعتبر الإدارة هي الجهة المسؤولة في الشركة عن تقديم التقارير الخاصة بالأداء الفعال إلى مجلس الإدارة، كما أن الإدارة تكون مسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين، والإدارة هي حلقة الوصل بين مجلس الإدارة وبقية الأطراف المتعاملة مع الشركة، لذا يجب الحرص على اختيار أفراد الإدارة بعناية لأنهم من يقوم بتنفيذ رغبات المساهمين ومجلس الإدارة. وحتى يتم التأكد من قيامهم بواجباتهم، يتحتم على مجلس الإدارة أن يوجد الآلية التي من خلالها يتم متابعة أدائهم ومقارنة الأداء المحقق مقابل الأهداف الموضوعة وعمل الخطط البديلة اللازمة.

ث. أصحاب المصالح: وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعمال والموظفين، وقد تكون مصالح هذه الأطراف متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان. ويتأثر مفهوم

حوكمة الشركات بشكل كبير بالعلاقات بين هذه الأطراف. وهذه الأطراف مهمة في معادلة العلاقة في الشركة، فهم الذين يقومون بأداء المهام التي تساعد الشركة على الإنتاج وتقديم السلع والخدمات، وبدونهم لا تستطيع الإدارة ولا حتى مجلس الإدارة والمساهمون تحقيق الاستراتيجيات الموضوعة للشركة، فالعملاء هم الطرف الذي يقوم بشراء المنتج أو الخدمة، والمورد من يبيع للشركة المواد الخام والسلع والخدمات الأخرى، أما الممولين وجميع الأطراف الممولة هي التي تمنح تسهيلات ائتمانية للشركة، فينبغي أن يكون التعامل مع هذه الأطراف بمنتهي الحرص والدقة، فالمعلومات المضللة للممولين قد تقطع خطط التمويل مما يؤثر سلباً على التخطيط المستقبلي للشركة.

3.2 خصائص حوكمة الشركات: ندرجها في الآتي: (نوير، نوفمبر 2006، صفحة 99)

- الشفافية: تعني ضرورة الوضوح في اتخاذ وتنفيذ القرارات والقوانين وعملية الإفصاح عنها قبل اتخاذ القرار.
- المساءلة: هي عملية تفعيل دور القانون في ملاحقة كل من يرتكب خطأ أو يتعدى على حقوق غيره بمخالفة قوانين وإقرارات ومواثيق الشرف بالنسبة لمجالات الأعمال والمهن. فالقانون يجب أن يسري على الكل بدون تجاوزات.
- المصادقية: وهي درجة الاستقرار في تنفيذ القوانين والقرارات ذات الصلة بتنفيذ السياسات، وقدرتها على تنفيذ الأحكام وتفعيل المساءلة.
- الانضباط: وهو مراعاة الجانب الأخلاقي والسلوك السليم في الممارسات الإدارية داخل الشركة.
- الاستقلالية: وهي عدم التأثير أو الضغط على الإدارة في عملية تنفيذ مهامها؛ فتكون قراراتها غير متحيزة.
- المسؤولية: تقع على إدارة الشركة مسؤولية مراعاة وحفظ حقوق ذوي المصالح في الشركة.

– **العدالة:** وهي المساواة في معاملة كل أصحاب المصالح وحملة الأسهم من قبل إدارة الشركة، وعدم التحيز إلى فئة معينة من المساهمين أو دون غيرها.

– **المسؤولية الاجتماعية:** يجب على الشركات أن تضع المسؤولية الاجتماعية ضمن سياساتها وأن تراعي الجانب الأخلاقي والاجتماعي، وتدعم المجتمع وتعمل على المحافظة عليه.

4.2 محددات الحوكمة: هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة المؤسسات من عدمه يتوقف على

مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات هي: (Fawzy, 2003, pp. 3-4)

– **المحددات الخارجية:** وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل على سبيل المثال: القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي (مثل قوانين سوق المال والمؤسسات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس)، وكفاءة القطاع المالي في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية في أحكام الرقابة على المؤسسات، وذلك فضلا عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة (ومنها على سبيل المثال الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق يرف للعاملين في السوق، مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والمؤسسات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها)، بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية.

– **المحددات الداخلية:** القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل المؤسسة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.

5.2 الجهود الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال حوكمة الشركات:

إن من بين الأهداف الأساسية للحوكمة، هي السير في سبيل إصلاح الاقتصاد وتدوير عجلته بشكل سليم لتحقيق ووضع التنمية المستدامة، ويظهر جليا تضمين الجزائر لمبادئ الحوكمة في الإصلاحات المتخذة في سبيل الارتقاء بمرتبة الجزائر ويظهر ذلك من خلال النقاط التالية: (سفير و مولاي، يومي 06 و 07 ديسمبر 2017، صفحة 08)

- إقدام السلطات العمومية على تطهير مناخ الأعمال وتوسيع مجال الحريات الاقتصادية وهذا بمراجعة المنظومة المصرفية وإصلاحها، تبسيط النظام الضريبي وتنشيط عمل السوق المالي بتشجيع دخول الشركات إليه وهذا بإرساء الثقافة المالية لدى مسيري الشركات وبيان أهمية السوق المالي.
- انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي وفرض جملة من القيود التي يفرضها المحيط الدولي ممثلا في المنظمات الدولية التي تسعى إلى تعزيز الشفافية والتنافسية في الاقتصاد، كان حافزا للجزائر لمراجعة آليات إدارة الاقتصاد وزيادة الانفتاح على المحيط الخارجي لاسيما في الاتجاه نحو الخصوصية وتقليص حجم الدولة في الاقتصاد، حيث ارتفع عدد الشركات التي تمت خصصتها من 58 سنة 2003 إلى 110 سنة 2007.
- إصلاح الإطار المحاسبي الجزائري باعتماد النظام المحاسبي المالي الذي طبق ابتداء من 2010/01/01 على مختلف الشركات سعيا لمعالجة النقائص التي كانت في المخطط المحاسبي الوطني لـ 1975، من خلال تنسيق الممارسات الوطنية مع ما تفرضه التحديات الدولية وقماشيا مع مبادئ حوكمة الشركات الداعية إلى إرساء مبادئ ولوائح واضحة لعملية الإفصاح عن المعلومات لمختلف الأطراف أصحاب المصلحة، مع مراعاة الشفافية والعدالة في الإفصاح بتغليب الجوهر الاقتصادي للعمليات على الشكل الذي يفرضه القانون.

– سعيًا لتعزيز الشفافية تم إلزام كذلك الشركات ذات المسؤولية المحدودة التي يتجاوز رقم أعمالها 10 ملايين دج بالمصادقة على حساباتها السنوية من قبل محافظ حسابات معتمد مستقل يضمن صدق وشرعية الحسابات المقدمة من طرف الشركة بما يحقق العرض العادل لوضع الشركة.

3. التنمية المستدامة: من خلال هذا العنصر سيتم التطرق إلى التنمية المستدامة بذكر المفهوم، الأبعاد، الأنماط، أهداف التنمية المستدامة كما يلي:

1.3 مفهوم التنمية المستدامة: لقد تضمن التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية، حصر عشر تعريفات واسعة التداول للتنمية المستدامة، وقد قسم التقرير هذه التعريفات إلى أربع مجموعات اقتصادية، اجتماعية، بيئية وتكنولوجية: (الشيخ، 2002، صفحة 94)

– **اقتصاديًا:** تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة، والموارد أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر.

– **على الصعيد الاجتماعي والإنساني:** فإنها تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف.

– **أما على الصعيد البيئي:** فهي تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية.

– **على الصعيد التكنولوجي:** فهي تعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظمة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بالأوزون.

إن القاسم المشترك لهذه التعريفات والتي سبق ذكرها هو أن التنمية لكي تكون تنمية مستدامة يجب

ألا تتجاهل الضغوط البيئية، وألا تؤدي إلى دمار واستنزاف الموارد الطبيعية، كما يجب أن تحدث تحول تقني لقاعدة الصناعية والتكنولوجية السائدة.

كما أن أحد التعريفات الأكثر شهرة للاستدامة هو الذي تقدمت به لجنة برنتلاند وهي اللجنة الدولية للبيئة والتنمية، سنة 1987، بأنها " التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون المساس بمقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها". (كولستاد، 2005، صفحة 60) واتفقت دول العالم في مؤتمر الأرض عام 1992 على تعريف التنمية المستدامة على " أنها ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل". (بودرجة، 2017، صفحة 605) كما يعرفها (Edward barbier) بأنها " ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة، ويوضح بأن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي". (بودرجة، 2017، صفحة 606)

ويمكن تعريفها إجرائيا، على أنها عملية تأمين الموارد البشرية والطبيعية من خلال استثمار مصادر الطاقة التقليدية والمتجددة بأساليب وطرق علمية وتكنولوجيات البيئة الجديدة بعيدا عن الاستنزاف والتلوث البيئي وحق الأجيال اللاحقة للاستفادة منها ولخدمة خطط وبرامج التنمية المستدامة.

2.3 أبعاد التنمية المستدامة: تتكون التنمية المستدامة من أربعة أبعاد أساسية متكاملة ومترابطة مع بعضها البعض، فإذا لم يتوفر بعد واحد لم يتحقق شرط الاستدامة وهي كما يلي:

- **البعد الاقتصادي:** إن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يتطلب إيقاف تبيد الموارد الاقتصادية الباطنية والسطحية، والحد من التفاوت في المداخيل والثروة، فضلا عن الاستخدام العقلاني والرشيد للإمكانات الاقتصادية. (حسونة، 2012-2013، صفحة 34)
- **البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة:** ويشير هذا البعد إلى العلاقة الموجودة بين الطبيعة والبشر، و إلى النهوض برفاهية الناس و تحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية و التعليمية الأساسية،

والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن، واحترام حقوق الإنسان. (بقة و العايب، 2008، صفحة 100)

- البعد البيئي: تركز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة تقول بأن استنزاف الموارد الطبيعية التي تعتبر ضرورة لأي نشاط زراعي أو صناعي، سيكون له آثار ضارة على التنمية والاقتصاد بشكل عام، لهذا فإن أول بند في مفهوم التنمية المستدامة هو محاولة الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي بدون استنزاف المورد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي. (طاهر، 1997، صفحة 03)
- البعد التكنولوجي: تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق تحوّل سريع في القاعدة التكنولوجية للمجتمعات الصناعية، وجعلها أنظف وأكثر، وأقدر على الحدّ من تلوث البيئة. كذلك تهدف إلى تحقيق التحوّل نفسه في البلدان النامية الآخذة في التصنيع، لتفادي تكرار أخطاء التلوث البيئي الذي تسببت به الدول الصناعية. ويشكّل التطور التكنولوجي وفق مفهوم التنمية المستدامة، وسيلة هامة للتوفيق بين أهداف التنمية وبين القيود التي تفرضها البيئة، بحيث لا تتحقق الأولى على حساب الثانية. (مسلماني، 2016، صفحة 45)

3.3 أنماط الاستدامة: توجد عدة أنماط للاستدامة تمثّل مكوّنات التنمية المستدامة، ويمكن إجمالها على النحو الآتي: (مسلماني، 2016، صفحة 45)

- الاستدامة المؤسسية: تعني توافر الهيكلية التنظيمية التي تتيح للمؤسسات الحكومية أداء دورها في خدمة مجتمعاتها وتحقيق التنمية المستدامة، إلى جانب المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.
- الاستدامة الاقتصادية: توصف التنمية بالاستدامة الاقتصادية عندما تتضمن سياساتها اعتماد أنشطة اقتصادية سليمة من الناحية الإيكولوجية. فالتنمية الزراعية والريفية مثلاً تتسم بالاستدامة

عندما تكون سليمة من الناحية الإيكولوجية، وقابلة للتطبيق من الناحية الاقتصادية، وعادلة من الناحية الاجتماعية، ومناسبة من الناحية الثقافية.

– **الاستدامة البيئية:** يُقصد بالاستدامة البيئية الحدّ من التدهور البيئي إلى أقصى ما يمكن. ما يعني استخدام الموارد الطبيعية بشكل يسمح بتحديد التوازن البيئي، وعدم إلحاق الأضرار برأس المال الطبيعي كحدّ أدنى.

– **الاستدامة البشرية:** إنّ العلاقة بين مفهومي التنمية البشرية والتنمية المستدامة، هي أشبه بالعلاقة بين الحاضر والمستقبل. فضمان حق الأجيال القادمة بمستوى معيشة أفضل يقتضي إرساء التوازن بين حاجات السكان وبين الموارد المتاحة، وبالتالي لا بدّ من ربط قضايا البيئة بالتنمية بشكل محدد ومستمر، حيثُ أنّه لا وجود لتنمية مستدامة بدون التنمية البشرية.

4.3 أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها:

أبرز هذه الأهداف والمقاصد نوردتها فيما يلي: (مراد، 2012، الصفحات 09-10)

أ- **زيادة الدخل الوطني** وذلك من أجل تمكين الدولة، لاسيما المتعثرة النمو منها، من مواجهة الفقر وتحديات مستوى المعيشة لسكانها، فزيادة السلع والخدمات هي حاجات ضاغطة تتطلب رؤوس أموال وكفاءات بشرية وسياسات تخطيطية للدولة.

ب- **تحسين مستوى المعيشة**، وذلك عن طريق:

– تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني.

– عدالة توزيعية للدخل، والحول دون ظهور فجوات رقمية بين فئة مستأثرة بالحصّة الأكبر من الدخل وأخرى مهمّشة ومحرومة.

- تلبية الحاجات الأساسية للأفراد ومنها بشكل أساسي: توفير فرص العمل، التعليم، العناية الصحية، الخدمات الاجتماعية، السكن، احترام حقوق الأفراد وتمكينهم من المشاركة في اتخاذ القرار، وهنا تبرز جدلية التنمية والديمقراطية.
- ترشيد استخدام الموارد الطبيعية، وهنا يكمن دور الدولة في الحفاظ على الموارد الطبيعية وعدم استنزافها عن طريق استخدام غير محسوب وغير عقلاني، والعمل على تجدد هذه الموارد وإطالة أمدها لأطول فترات زمنية ممكنة.
- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع عن طريق تأكيد مسألتين في غاية الأهمية على الصعيد التنموي:
 - ✓ الأولى: أهمية التقانة التنموية أي استثمار التقنيات الحديثة في الاستخدامات التنموية المتعددة.
 - ✓ الثانية: أهمية تحويل العلوم الأساسية (رياضيات، فيزياء، كيمياء، علوم حياة، هندسة إلخ...) إلى معارف إنتاج.

4. الحوكمة كأداة لتحقيق التنمية المستدامة.

هناك علاقة وثيقة بين الحوكمة وعملية التنمية بالمستدامة، حيث أصبحت الحوكمة بمختلف أبعادها شرط رئيسي لتحقيق التنمية المستدامة من خلال إيجاد الظروف السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتحرير هذه القدرات البشرية وبالتالي تعزيز رفاهية الإنسان من خلال القضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل وحماية البيئة والنهوض بالمرأة. (السكرانة، 2009، صفحة 324)

والتنمية المستدامة تهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل يؤدي إلى رفع القدرات البشرية وذلك من خلال زيادة المشاركة للمواطنين في العملية التنموية والسياسية "المشاركة"، وتوسيع خياراتهم وإمكاناتهم في الوصول إلى مستوى رفيع من الحياة "التمكين"، إضافة إلى حصول المواطنين على حقوقهم بالتساوي

كالدخل والتعليم والخدمات الصحية "التوزيع العادل"، ناهيك عن القدرة على تلبية حاجيات الأجيال الحالية مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة" الاستدامة"، وضمن الحق في الحياة، وبذلك تتحقق التنمية المستدامة العادلة، وبالتالي هذه الشروط لا يمكن تحقيقها إلا في ظل وجود حكم قائم على الرشادة وضمن حقوق المواطنين. (غربي، 2011، صفحة 376)

والاستدامة هنا لا تعني الاستمرارية بل تعني نتائج الاستمرارية المتطورة، ففي دراسة أعدها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNPD سنة 1997 " الأمم المتحدة، 2003"، اعتبرت الاستدامة عنصرا من مميزات الحوكمة وإدامة التنمية الشاملة، وأن الحوكمة هي طريق لتحقيق التنمية المستدامة. وإن علاقة التنمية الشاملة بالحوكمة يمكن قراءتها من خلال 3 زوايا هي: (قطوش و جنوحات، 2018، صفحة 99)

- وطنية: تشمل الحضرة والريف وجميع الطبقات الاجتماعية والفئات بما فيها المرأة والرجل.
- عالمية: أي التوزيع العادل للثروة بين الدول الغنية والدول الفقيرة وعلاقات دولية تتسم بقدر من الاحترام الإنساني والقواعد القانونية.
- زمنية: أي مراعاة مصالح الأجيال اللاحقة.

ولا يمكن الحديث عن التنمية المستدامة في ظل وجود سوء تسيير للموارد البشرية والمادية المتاحة للانطلاق في عملية التنمية والنهوض الاقتصادي. وفيما يلي توضيح أكثر للعلاقة بين الحوكمة والتنمية المستدامة بأبعادها المختلفة:

1.4 دور الحوكمة في تحقيق التنمية البشرية.

تم ربط مفهوم الحوكمة مع مفهوم التنمية المستدامة لان الحوكمة هي الرابط الضروري لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية مستدامة، وبذلك تُركز تقارير التنمية البشرية التي تصدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ سنوات على مفهوم نوعية الحياة، وعلى محورية الإنسان في عملية التنمية. ولذلك درجت الأمم المتحدة على تصنيف الدول بناء على مفهوم ومعايير التنمية البشرية المستدامة، ومن هذه المعايير (توقع الحياة

عند الولادة، ومتوسط دخل الفرد الحقيقي، ومستوى الخدمات الصحية، ومستوى التحصيل العلمي، ... إلخ، وهنا تأتي أهمية التأكيد على عدة اعتبارات أساسية، وذلك على النحو التالي: (البابلي، 2018، الصفحات 09-11)

- أن النمو الاقتصادي ما هو إلا وسيلة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة وليس غاية في حد ذاته وأن واجب الحكم الراشد أن يتأكد من تحقيق المؤشرات النوعية لتحسين نوعية الحياة للمواطنين وهذه المؤشرات تتعدى المؤشرات المادية التي تقيس الثروة المادية إلى الاستثمار الضروري في الرأسمال البشرى. فالتعليم والصحة مثلاً يندرجا ككلفة تدفعها الدولة ولكنهما في النهاية استثمار بعيد المدى وضروري لتحسين نوعية الحياة لدى القسم الأعظم من المواطنين.
- إن التنمية البشرية الإنسانية المستدامة هي تنمية ديمقراطية تهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل أو إلى رفع القدرات البشرية عبر زيادة المشاركة الفاعلة والفعالة للمواطنين وعبر تمكين الفئات المهمة وتوسيع خيارات المواطنين وإمكاناتهم والفرص المتاحة والفرص تتضمن الحرية بمعناها الواسع واكتساب المعرفة وتمكين الإطار المؤسساتي.
- إن مفهوم التنمية الإنسانية يعتبر أن استدامة التنمية بالمعنى الذي يضمن عدالتها بأبعادها الوطنية بين مختلف الطبقات الاجتماعية والمناطق والعالم فيما يخص التوزيع بين الدول الفقيرة والغنية والزمنية كبعد ثالث يخص مصالح الأجيال الحالية واللاحقة يتطلب مشاركة المواطنين الفاعلة في التنمية ولن تكون هذه المشاركة فاعلة إلا إذا استندت إلى تمكين المواطنين خاصة الفقراء والمهمشين وجعلهم قادرين على تحمل مسؤولياتهم والقيام بواجباتهم والدفاع عن حقوقهم.
- إن تمكين المواطنين وتوسع خياراتهم يتطلب تقوية المشاركة بأشكالها ومستوياتها عبر الانتخابات العامة لمؤسسات الحكم وعبر تفعيل دور الأحزاب السياسية وضمان تعددها وتنافسها وعبر حرية العمل النقابي واستقلالية منظمات المجتمع المدني.

- أن هناك خمسة مؤشرات أساسية للتنمية البشرية المستدامة في ظل الحكم الرشيد، التمكين Empowerment : (أي توسيع قدرات المواطنين وخياراتهم، مما يعني إمكانية مشاركتهم الفعلية في القرارات التي تتعلق بحياتهم وتؤثر بها)، والتعاون Cooperation: (وفيه تضمين لمفهوم الانتماء والاندماج كمصدر أساسي للإشباع الذاتي للفرد، فالتعاون هو التفاعل الاجتماعي الضروري)، والعدالة في التوزيع Equity: (وتشمل العدالة في الإمكانيات والفرص وليس فقط الدخل)، والاستدامة Sustainability: (وتتضمن القدرة على تلبية احتياجات الجيل الحالي، دون التأثير سلباً في حياة الأجيال القادمة) والأمان الشخصي Security : (ويتضمن الحق في الحياة بعيداً عن أية تهديدات أو أمراض معدية أو قمع أو تهجير).
- تقوم عملية التنمية الإنسانية في مفهوم الحوكمة للأمم المتحدة على محورين أساسيين، هما: بناء القدرات البشرية الممكنة من التوصل إلى مستوى رفاه إنساني راق وعلى رأسها العيش حياة طويلة وصحية- اكتساب المعرفة- التمتع بالحرية لجميع البشر دون تمييز، والتوظيف الكفء للقدرات البشرية في جميع مجالات النشاط الإنساني، وتستخدم الحوكمة الجيدة من قبل العديد من المؤسسات الدولية كوسيلة لقياس الأداء والحكم على ممارسة السلطة السياسية في إدارة شؤون المجتمع باتجاه تطوري تنموي.
- تتحقق الحوكمة الجيدة إذا أنجزت ثلاثة أهداف هي: المساواة أمام القانون والتطبيق الفعال له، وتوافر الفرص لكل فرد لتحقيق طاقاته وإمكاناته كاملة، والتأثير والإنتاجية وعدم الإهدار.

2.4 دور حوكمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية.

أولاً لا شك أن حوكمة الشركات تعمل بشكل كبير على كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية وتعظيم قيمة الشركة ودعم تنافس الشركات بين الأسواق، كما تعمل الحوكمة على جذب المزيد من مصادر الأموال (التمويل المحلي والعالمي) لتعزيز نمو الشركة. وفي هذا المجال أكد Winkler على أهمية حوكمة الشركات في

تحقيق التنمية الاقتصادية وتجنب الوقوع في الأزمات المالية. كما تعمل حوكمة الشركات على ضمان حقوق حملة الأسهم بالإضافة إلى تنافسية الشركات في أسواق المال العالمية. (حداد، 2012، صفحة 174)

إضافة إلى ما سبق فإن تبني آليات الحوكمة (من شفافية في توفير المعلومات وتعزيز نظام المساءلة والرقابة المحلية) يسمح بتحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من خلال: (قطوش و جنوحات، 2018، الصفحات 100-101)

- تعزيز وتفعيل الاستثمارات المحلية والأجنبية والرفع من معدل النمو الاقتصادي، وذلك بخلق بيئة استثمارية مستقرة، مما ينعكس ايجابيا على حجم الموارد المتاحة للاقتصاد وحسن تخصيصها واستثمارها في المشاريع التي تخدم مختلف جوانب التنمية المستدامة.
- لحوكمة الشركات دور كبير في زيادة حجم الإيرادات وترشيد النفقات العامة، بالإضافة إلى الرفع من كفاءتها الاستخدامية من خلال تعزيز المساءلة والشفافية في مجال الخدمات الاجتماعية الأساسية، ومختلف القطاعات الاقتصادية التي يعتبر فيها الفساد أهم عائق أمام استدامتها.
- يعتبر القطاع الضريبي من أكثر القطاعات تعرضا لمختلف أشكال الفساد، لهذا يجب إصلاح وحوكمة هذا القطاع لأنه سيسمح بتبسيط إجراءات التحصيل وضمان أكبر قدر من الشفافية في فرض الضريبة، ما يمكن من تنشيط الاقتصاد وتفعيل التنمية المستدامة.

3.4 دور حوكمة الشركات في تحقيق الرفاهية الاجتماعية:

هناك مفهوم شامل لحوكمة الشركات يتجاوز الشركات الاقتصادية مثل الشركات المملوكة للقطاع العام أو الخاص والذي يرتبط إنتاجها بسلع أو خدمات لها أثر على رفاهية أفراد المجتمع، وهناك قول شائع انه إذا صلحت الشركة كنواه صلح الاقتصاد ككل وإذا فسدت فان تأثيرها يمتد ليضر أعداداً كبيرة من فئات الاقتصاد والمجتمع. وفي ظل هذا التوجه فان حوكمة الشركات لها أثر على الأفراد والمؤسسات والمجتمع ككل،

حيث توفر للأفراد الضمان في تحقيق قدر من الأرباح وضمان استقرار وتقديم الأسواق والاقتصاديات والمجتمعات. (حداد، 2012، صفحة 175)

4.4 دور حوكمة الشركات في تحقيق البعد البيئي:

أصبحت التنمية المستدامة تمثل البديل التنموي الأكثر منطقية وعدالة لحل مشاكل عدم المساواة والتباين التنموي ما بين الدول النامية والمتقدمة، وأنماط التنمية المرتبطة بالتدهور البيئي، ومع تنمية الإدارة البيئية أصبحت هناك إمكانية استنباط مؤشرات تدل على وضع معظم القضايا البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تعالجها التنمية المستدامة، والتي توفر تقييما لمدى تطور الإدارة الرشيدة.

وتسمح الحوكمة بتحقيق البعد البيئي من خلال الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية، ومنع الاستغلال غير القانوني لها وبالتالي تحقيق الكفاءة الاقتصادية، والحفاظة على الاستدامة البيئية، وهناك مبادئ للأداء المستدام التي يمكن اعتبارها طرق وأساليب لتكوين مؤسسة مستدامة ومسؤولة بيئيا وهي كما يلي: (لظفي، 2002، صفحة 33)

- الشفافية: أي الإفصاح في التقارير والقوائم المالية عن الآثار الاجتماعية والبيئية والاقتصادية؛
- الأفراد: أي معاملة الموظفين والأفراد باحترام؛
- إدارة الخطر: سواء كانت مخاطر اقتصادية أو بيئية أو اجتماعية؛
- سلسلة التوريد: التأكد من احترام أفراد سلسلة التوريد والمشاركين في المشروع للمعايير والمبادئ الخاصة بالمؤسسة؛
- الحوكمة: بالالتحام مع المستويات العليا للشركات؛
- الابتكار: عن طريق الاستثمار في تطوير المنتجات والخدمات التي تستخدم الموارد الطبيعية بطريقة ذات كفاءة وفعالية على المدى الطويل؛

— الإستراتيجية: حيث ينبغي أن يكون هناك تكامل بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية طويلة الأجل داخل إستراتيجية المشروع.

وهناك عوامل تجعل من المشروع مسؤول بيئيا ومستدام يأخذ بعين الاعتبار الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية بالإضافة إلى الجانب البيئي، وكانت الإدارة والعقلانية للموارد الطبيعية، البشرية والاقتصادية من أهم السياسات التي انبثقت عن مفهوم التنمية المستدامة والتي تسعى إلى استدامة هذه الموارد المحافظة عليها وإلى حماية البيئة من أضرار التلوث المختلفة. (صالح، 2003، صفحة 21)

5.4 دور الحوكمة في تحقيق البعد السياسي للتنمية المستدامة:

إن تقوية الهيئات والمنظمات المدنية، هي أيضا، ضرورية لتحسين نوعية الحياة السياسية والضغط على أهل الحكم لكي يصغوا إلى آراء الناس بجميع فئاتهم، كما أنها عنصر هام لما يسمى "الحاكمية" أو "حسن الإدارة" أي جدية أسلوب الحكم في التعامل مع المجتمع على أساس الحوار بين الحاكم، والمحكوم ووجود أدوات المراقبة والمحاسبة وآليات سليمة لاتخاذ القرارات التي تؤثر على حياة الناس، ولتعديلها بسرعة عندما تظهر لمثل هذه القرارات، تبعات تقع على المجتمع أو بعض فئاته. ويتفرع عن هذا المبدأ مبدأ آخر أصبح أيضا دارجا في أدبيات التنمية المستدامة، وهو قابلية أهل الحكم لتحمل المسؤولية عن أعمالهم، أي المساءلة (Accountability). وتعني قابلية تحمل المسؤولية أن أصحاب القرار يعملون في جو من الشفافية ويقدمون المعلومات الكافية لتقييم القرارات المتخذة ونتائج تنفيذها على المجتمع بكل فئاته، وهم يقبلون بالتنحي عن المسؤولية في حال ارتكابهم أخطاء في ممارسة الحكم واتخاذ القرارات، وخضوعهم لاعتبارات عائدة إلى مصالح خاصة أو فرعية في ممارسة وظائفهم السياسية والإدارية، بدلا من التقيد بالمصلحة العامة ومبادئ الإنصاف المذكورة سلفا. ويتناول هذا المبدأ الهيئات المدنية التي تعمل في الشأن العام مثل النقابات العمالية أو المهنية والتي هي مسؤولة عن الحوار مع أهل الحكم والدولة وأجهزتها. (الحلو، 2012، صفحة

وإن تبني آليات ومبادئ الحوكمة الرشيدة سيكون له دور كبير في تحقيق البعد السياسي وذلك لكونها تسمح بتحقيق ما يلي: (قطوش و جنوحات، 2018، صفحة 101)

– تعزيز آليات النزاهة والشفافية والمساءلة للمؤسسات والمسؤولين في الحكومة، وضمان التمثيل المناسب في عملية صنع القرار السياسي.

– ترسيخ مبادئ الديمقراطية الجيدة وحكم القانون، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية كحرية الرأي والاختيار والتعبير.

– فض النزاعات والصراعات الداخلية وتحقيق الاستقرار السياسي، الذي يعتبر من الشروط الواجب توفرها لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة.

من هنا نستنتج أن هناك علاقة وثيقة بين الحوكمة والتنمية المستدامة فلا يمكن أن تكون تنمية مستدامة دون وجود حكم راشد ولا يمكن أن تكون إدارة حكم جيد دون أن يؤدي لاستدامة التنمية.

5. خاتمة:

على ضوء ما تقدم يمكن أن نخلص إلى أن ظهور الاهتمام بمفهوم الحوكمة لم يكن من قبيل الصدفة وإنما كانت له مبرراته ودوافعه الذاتية والموضوعية، ورغم الإخلاف الكبير حول مفهومه، أهدافه وتحديد أبعاده وعلاقته بالتنمية إلا أنه هناك إجماع مطلق على ثلاثية القطاع العام، القطاع الخاص، المجتمع المدني كشرط لتحقيق التنمية المستدامة. فالحوكمة ليست هدفا في حد ذاته فحسب بل وشرطا ضروريا لتحقيق التنمية المستدامة بتلبية احتياجات الأجيال الحاضرة دون النيل من حق الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها. كما تمثل الحوكمة نظاما فعالا للرقابة على الشركة، بحيث تشتمل على مجموعة من الآليات الرقابية الداخلية والخارجية التي تعمل معا لإرساء مبادئ الحوكمة، كما أن النظام الجيد لحوكمة المؤسسات يوفر إطارا حاميا ومانعا لظهور ممارسات التلاعب ويحد من محاولات التضليل، فالحوكمة تساهم في الأخلاق وهي تدعو لتحسين الصورة الذهنية للشركات وكذلك مصداقيتها وتدعو لإدخال الاعتبارات الأخلاقية وتحسين درجة الوضوح والشفافية.

وبناء على ما سبق يمكن تقديم الاقتراحات التي تدعم تبني مدخل حوكمة الشركات من أجل تحقيق التنمية المستدامة كما يلي:

- ضرورة تطبيق مبادئ الحوكمة لتحقيق التنمية المستدامة بعد ما شهدته العالم في الآونة الأخيرة من مظاهر بيئية واجتماعية واقتصادية أثرت بشكل واضح على الأداء المالي والإداري لكثير من المؤسسات الدولية.
- تنمية وعي وإدراك القائمين على الشركات بأهمية الحوكمة لشركاتهم وذلك من خلال الندوات واللقاءات والمؤتمرات.
- سن وتطوير العديد من التشريعات والأنظمة والقوانين للارتقاء بأداء مجالس الإدارة والمديرين وحقوق المساهمين داخل الشركة.
- العمل على زيادة الإفصاح والشفافية في الشركات.
- توظيف حوكمة الشركات في الرقابة على استهلاك الموارد الطبيعية وحماية البيئة، مع ضرورة إلزام جميع الشركات بإدماج الإدارة البيئية ضمن الإدارة العامة وتفعيل دورها.

6. قائمة المراجع:

المؤلفات:

- أمين السيد أحمد لطفي، (2002)، مستقبل المراجعة في القرن الواحد والعشرين، قراءة و تطلعات، دار النهضة، القاهرة- مصر.
- بلال خلف السكارنة، (2009)، أخلاقيات العمل، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن.
- جميل طاهر، (1997)، النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- شارلس كولستاد، (2005)، الاقتصاد البيئي، ترجمة أحمد يوسف عبد الخير، النشر العلمي والمطابع، الرياض.
- عدنان بن حيدر بن درويش، (2007)، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، بيروت- لبنان.
- محمد صالح الشيخ، (2002)، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مطبعة الإشعاع الفنية، مصر.

– نادية حمدي صالح، (2003)، الإدارة البيئية: المبادئ والممارسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة- مصر.

الأطروحات:

– احمد فتحي الحلو، (2012)، دور تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية- غزة، فلسطين.

– عبد الغني حسونة، (2012- 2013)، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه علوم في الحقوق، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر.

المقالات:

– المهندس علي مسلماني، (2016)، بين الماضي والحاضر وصولاً إلى المستقبل، مجلة الجيش، المجلد 32 (368)، الصفحات (1- 116)

– بشرى قطوش، و فضيلة جنوحات، (جوان 2018)، دور تطبيق الحوكمة ومكافحة الفساد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 05 (01)، الصفحات (86- 110).

– رمزي بودرجة، (جوان، 2017)، الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة تجربة ألمانيا أنموذجاً، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 03 (05)، الصفحات (603- 621).

– شريف بقة، و عبد الرحمن العايب، (ديسمبر، 2008)، العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة- حالة الجزائر، أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 02 (04)، الصفحات (98- 113).

– محمد غربي، (أفريل، 2011)، الديمقراطية والحكم الرشيد: رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية، دفا تر السياسة والقانون، عدد خاص، الصفحات (366- 381).

– محمد مراد، (جانفي، 2012)، التنمية البشرية المستدامة: حالة البلدان العربية، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، (79)، الصفحات (1- 144).

– مناور حداد، (جوان، 2012)، دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 23 (01)، الصفحات (161- 179).

– نبيل البابلي، (09 جانفي، 2018)، الحكم الرشيد- الأبعاد والمعايير والمتطلبات، تقارير سياسية، الصفحات (1- 13).

المدخلات:

– طارق نوير، (نوفمبر 2006)، الحوكمة والمعلوماتية في الدول العربية، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلية، القاهرة، مصر.

- سفير محمد، مولاي بوعلام، (يومي 06 و 07 ديسمبر 2017)، أهمية حوكمة الشركات في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي.
- عاشور مزريق، صورية معموري، (يومي 06- 07 ماي 2012)، حوكمة الشركات بين فلسفة المفهوم الإداري وإمكانية التحسيد الفعلي، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، بسكرة: جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر.

Articles :

- Fawzy Samiha, (2003), Assessment Of Corporate Governance In Egypt, The Egyptian Center Economic Studies , N 82, P P 1 - 45.

The role of governance in achieving sustainable development

Leila Ghodbane ^{1†}

1 University Center Si El Hawas - Barika (Algeria)

leilaghodbane@cu-barika.dz 

Received: 09/09/2021

Accepted: 01/11/2021

Abstract

Governance and sustainable development have become the latest concepts in economic science, as governance is a key factor in achieving sustainable development. This paper aims to examine the role of governance in achieving sustainable development by first defining corporate governance, then addressing sustainable development, and as a third point to highlight the role of governance in achieving sustainable development. It was concluded that there is a close relationship between governance and sustainable development, and there can be no sustainable development without good governance.

Keywords:

governance;
Sustainable development.

JEL Classification Codes: G 39, O 01

[†] Corresponding author